الأمم المتحدة
A/RES/67/289

Distr.: General
23 August 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١١٨ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/67/L.73* و *Add.1*)]

٢٨٩/٦٧ - دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٩٤/٦٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٥٦/٦٦ المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٢،

وإذ تعيد تأكيد احترامها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تسلم بالأهمية البالغة التي يكتسيها إيجاد نظام شفاف فعال متعدد الأطراف يشمل الجميع من أجل التصدي على نحو أفضل للتحديات المعاصرة الملحة على الصعيد العالمي، واعترافا منها بعالمية الأمم المتحدة، وإذ تعيد تأكيد التزاماتها بتدعيم فعالية منظومة الأمم المتحدة وكفاءتها وتعزيزهما،

وإذ تعيد تأكيد دور الجمعية العامة وسلطتها في التصدي للمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المحدد في الميثاق،

وإذ تسلم بأن الأمم المتحدة، وبخاصة الجمعية العامة، توفر منتدى عالميا متعدد الأطراف شاملا للجميع يضفي قيمة لا تضاهى على مناقشاتها وعلى قراراتها المتعلقة بالمسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ووثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(١)] وإلى جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها من أجل تحقيق

(١) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

12-49592

الرجاء إعادة الاستعمال

التنمية المستدامة وإلى الوثائق الختامية لتلك المؤتمرات وعمليات متابعتها، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية،

وإذ تسلم بأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية على نحو فعال أمر مهم لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتكرر تأكيد التزامها بتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تسلم أيضا بضرورة مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المترابطة وتحقيق النمو المطرد المنصف الشامل للجميع والتنمية المستدامة وتعزيز الآليات التي تحد من أوجه عدم المساواة،

وإذ تقر بأن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية في عالم يزداد ترابطا أمر مهم للغاية لنجاح الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان وبأنه على الرغم من الجهود التي بذلت على مر السنين ما زال من الضروري مواصلة تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد،

وإذ تسلم بالدور الذي تؤديه اللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية في دعم الحوار بين البلدان على الصعيد الإقليمي بشأن السياسات المتعلقة بمسائل الاقتصاد الكلي والمسائل المالية ومسائل التجارة والتنمية وبأهمية المبادرات والترتيبات الإقليمية والأقاليمية ودون الإقليمية الأخرى، بما في ذلك عمليات التكامل، التي تهدف إلى تحقيق التنمية وتعزيز التعاون بين أعضائها،

وإذ تلاحظ الأهمية البالغة للجهود التي تبذلها حاليا المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية وأهمية المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، وإذ تسلم بالفوائد التي تحققت من زيادة التحاور مع تلك المجموعات بهدف النهوض بالشفافية والاتساق في المسائل المتعلقة بإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وتعزيز التفاهم والتعاون بشأنها،

وإذ ترحب بإجراء المناقشة المواضيعية غير الرسمية التي نظمها رئيس الجمعية العامة بشأن ”الأمم المتحدة وإدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“ في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ والمناقشة المواضيعية غير الرسمية التي نظمها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن ”دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية“ في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ الآراء التي أعرب عنها جميع المشاركين في هاتين المناقشتين، بمن فيهم ممثلو الدول الأعضاء وغيرهم من المشاركين الرفيعي المستوى،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام عن إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية والتنمية[٢]؛

٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة اتباع نهج شفافة فعالة متعددة الأطراف تشمل الجميع لمواجهة التحديات العالمية، وتعيد في هذا الصدد تأكيد الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة حاليا لإيجاد حلول مشتركة لهذه التحديات؛

٣ - **تسلم** بأهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير منتدى حكومي دولي، بوسائل منها عقد المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة، للتحاور وتحقيق توافق الآراء على الصعيد العالمي بشأن التحديات العالمية بمشاركة الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية؛

٤ - **تعيد تأكيد** المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة والدور الذي تؤديه الجمعية في المسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، على النحو المبين في ميثاق الأمم المتحدة؛

٥ - **تعيد أيضا تأكيد** أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئة رئيسية لاستعراض السياسات وإجراء الحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمتابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ويمثل آلية مركزية للتنسيق في منظومة الأمم المتحدة عن طريق تعزيز الاتساق على نطاق المنظومة وباعتباره هيئة رئيسية للمتابعة المتكاملة والمنسقة للوثائق الختامية لجميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها، وتؤكد أهمية المناقشات الموضوعية التي يجريها المجلس في الاجتماعات الاستثنائية الرفيعة المستوى مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأهمية مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى؛

٦ - **تؤكد**، في هذا السياق، أن العمليات التي يضطلع بها حاليا لتنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي تسهم بشكل إيجابي في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية بشكل أكثر فعالية؛

---

(٢) A/67/769.

٧ - **تعيد تأكيد** أهمية تعددية الأطراف للنظام التجاري العالمي والالتزام بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي منفتح غير تمييزي منصف قائم على قواعد يساهم في تحقيق النمو والتنمية المستدامة وتوفير فرص العمل في جميع القطاعات، وتشدد على ضرورة أن تسهم الترتيبات التجارية على الصعيدين الثنائي والإقليمي في تحقيق أهداف النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تكون مكملة لها؛

٨ - **تعرب عن بالغ القلق** لعدم إحراز تقدم في مفاوضات جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية، وتكرر الدعوة إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الضروريتين لكسر حالة الجمود الراهنة في المفاوضات، وتدعو في هذا الصدد إلى التوصل إلى نتائج متوازنة طموحة شاملة تركز على التنمية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لخطة الدوحة للتنمية، بما يتماشى مع ما تقرر بشأن التنمية في إعلان الدوحة الوزاري[٣] وفي قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ وفي إعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥؛

٩ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وكفالة اتساقها وبأهمية كفالة أن تكون تلك الأنظمة منفتحة شاملة للجميع تتسم بالنزاهة لكي تكمل الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل ضمان نمو اقتصادي مطرد منصف يشمل الجميع وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

١٠ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، وتشجع في هذا الصدد على مواصلة إجراء حوار منفتح شفاف شامل للجميع، وتلاحظ الجهود المهمة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية؛

١١ - **تعيد تأكيد** أهمية توسيع نطاق مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي وتعزيز تلك المشاركة، وتلاحظ في هذا الصدد الخطوات المهمة التي اتخذت بشأن إصلاح هياكل الإدارة ونظام الحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يجسد على نحو أفضل الحقائق الراهنة ويتيح فرصا أكبر للبلدان النامية للإعراب عن آرائها في تلك المؤسسات ويعزز مشاركتها

---

(٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

فيها وحقوقها في التصويت فيها، وتسلم بأهمية مواصلة عمليات الإصلاح هذه بشكل طموح وبسرعة بهدف إنشاء مؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخضوعا للمساءلة؛

١٢ - **تسلم** بأن مواصلة التحاور بين الأمم المتحدة، وخصوصا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمنتديات والمنظمات والمجموعات الدولية والإقليمية التي تعالج المسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي، حسب الاقتضاء، أمر مهم ومفيد، وتؤكد في هذا السياق أهمية التحاور بشكل مرن منتظم بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مجموعة العشرين؛

١٣ - **ترحب** بالممارسة المتمثلة في التحاور غير الرسمي بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مجموعة العشرين، عن طريق عقد جلسات الإحاطة غير الرسمية التي تنظم بمبادرة من رئيس الجمعية العامة، وتدعو في هذا الصدد رئيس الجمعية إلى المواظبة على هذه الممارسة عن طريق توجيه الدعوة إلى الممثلين المعنيين لإجراء جلسة تحاور مع أعضاء الجمعية من أجل كفالة استمرارية مشاركتهم، تعزيزا للشفافية والاتساق في مسائل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وللتفاهم والتعاون بشأنها؛

١٤ - **تقر** بأهمية التحاور بين الأمين العام والدول الأعضاء في الجمعية العامة فيما يتعلق بمشاركة الأمين العام في مؤتمرات القمة التي تعقدها المجموعات الحكومية الدولية التي تقدم توصيات في مجال السياسات أو تتخذ قرارات تتعلق بالسياسات لها آثار على الصعيد العالمي، بما في ذلك مؤتمرات قمة مجموعة العشرين، وتدعو رئيس الجمعية العامة إلى المواظبة على تنظيم اجتماعات غير رسمية لهذا الغرض؛

١٥ - **تعيد تأكيد** دور الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، وتسلم في هذا الصدد بدور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٦ - **تسلم** بأن هناك ضرورة ملحة لتعزيز تماسك النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية وإدارتها واتساقها على نحو يكمل الجهود التي تبذل على الصعيد الوطني من أجل التنمية، وتؤكد في هذا الصدد أهمية مواصلة تحسين إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية وأهمية تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تحقيق التنمية؛

١٧ - **تعيد تأكيد** ضرورة دمج المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار إدارة الشؤون العالمية على نحو أفضل، وتقر، تحقيقا لتلك الغاية، بأهمية عمليات التكامل الإقليمية ودون الإقليمية لإدارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، في إطار السعي إلى تحقيق

مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، وخصوصا أنه يمكن السعي إلى تحقيق هذه المقاصد والمبادئ على نحو فعال من خلال العمل الذي يضطلع به على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

١٨ - **تسلم** بأن مواصلة التحاور بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية التي تعالج المسائل التي تهم المجتمع الدولي على الصعيد العالمي أمر مهم ومفيد، وتشجع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة اللجان الإقليمية، على دعم هذه العمليات التي يضطلع بها على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والتعاون معها في ما تبذله من جهود من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛

١٩ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند الفرعي المعنون ''الدور المركزي لمنظومة الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية'' في إطار البند المعنون ''تعزيز منظومة الأمم المتحدة''؛

٢٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار يبحث فيه الخيارات والأفكار المتعلقة بمواصلة التحاور بين الأمم المتحدة والمجموعات الحكومية الدولية ويعده بالتشاور مع الدول الأعضاء والمنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات متابعة جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، حسب الاقتضاء؛

٢١ - **تدعو** رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر معا في تنظيم مناقشات مواضيعية غير رسمية بشأن موضوع هذا القرار، وتدعو في الوقت ذاته اللجان الإقليمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية ومجلس تحقيق الاستقرار المالي وممثلي المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى إلى المساهمة في هذه المناقشات، حسب الاقتضاء.

الجلسة العامة ٩١
٩ تموز/يوليه ٢٠١٣